وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 24 مايو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة للمضاربين قبل اجتماع «أوبك +»: ستتألمون وعليكم الحذر

الاقتصادية

قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، إنه سيبقي البائعين على المكشوف متألمين ودعاهم إلى الحذر، وذلك قبل أيام من اجتماع مقرر لتحالف «أوبك +» لاتخاذ قرار بشأن سياسة النفط في المستقبل.

وأضاف وزير الطاقة خلال جلسة حوارية حول إمدادات الطاقة العالمية في منتدى قطر الاقتصادي، أمس، «المضاربون، كما هو الحال في أي سوق، باقون، أبلغهم باستمرار بأنهم سيتألمون، لقد تألموا في نيسان (أبريل)، لست مضطرا إلى كشف أوراقي.. لكنني سأقول لهم فقط: احذروا».

وبحسب «رويترز»، أعلنت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، ومنتجون آخرون في «أوبك +» تخفيضات طوعية مفاجئة في الإنتاج في أبريل أدت إلى ارتفاع الأسعار بعد ركود قادته مخاوف من تأثير أزمة مصرفية في الطلب، علما أن أعضاء تحالف «أوبك +» سيجتمعون في الرابع من حزيران (يونيو) في فيينا لاتخاذ قرارهم بشأن مسار العمل التالي. وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن هناك ثلاثة أهداف لـ«أوبك +» هي اليقظة والمبادرة والتحوط، مما قد يأتي في المستقبل. وتابع «يجب أن نتحلى بالشجاعة الكافية للاهتمام بالمستقبل دون مواصلة تلك السياسات التي قد تسمح لنا بتدبير الوضع لهذا الشهر أو الشهر المقبل أو الشهر الذي يليه، ولكن مع ذلك نغفل عن نياتنا وأهدافنا الأهم». وأضاف أن تحالف «أوبك +» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا سيواصل الاضطلاع بدور منظم مسؤول للسوق. واتهم وكالة الطاقة الدولية، التي تتخذ من باريس مقرا، مجددا بالمسؤولية عن تضليل السوق بتوقعاتها الأولية بانخفاض الإنتاج الروسي ثلاثة ملايين برميل يوميا على خلفية الحرب في أوكرانيا. وقال «انظروا من هو المسهم الأكبر في محاولة إثارة التكهنات والبيانات والتوقعات التي أدت حقا إلى معظم التقلبات التي شهدناها في عام 2022 وما زلنا؟».

وأضاف «هناك منظمة تسمى وكالة الطاقة الدولية، أعتقد أنها أثبتت أن الأمر يتطلب موهبة خاصة حقا لتكون على خطأ باستمرار».

وأشار إلى أنه لا توجد سياسات واضحة للمستثمرين في العالم حول الهيدروجين، مبينا أننا «نعمل على تطوير مصادرنا أمام التنبؤات الخاطئة في مجال الطاقة».

وعد وزير الطاقة أن أوروبا «نجت بعناية إلهية» الشتاء الماضي، مؤكدا أن أمن الطاقة العالمي مهدد بالسياسات المعتمدة لخفض استخدام الوقود الأحفوري في إطار مكافحة التغير المناخي.

وأضاف «أمن الطاقة يواجه عراقيل.. إمكاناتنا تنفد، لأن الدول لا تستثمر في النفط والغاز».

من جانبه، قال المهندس خالد الفالح وزير الاستثمار، إن المملكة تنظر إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره سوقا مشتركة، وإن المنافسة بين الدول الأعضاء جيدة للكتلة كله.

وأضاف الفالح «إذا كانت هناك منافسة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فأنا أعتقد أنها لمصلحة جميع دول مجلس التعاون الخليجي».

وتابع «لكن الجمع بين الحجم والرؤية والجودة مهم، والرياض لديها كل ما سبق وأكثر».

بدوره، قال سعد الكعبي وزير الطاقة القطري والرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة: إن من الممكن توقيع جميع عقود الغاز الطبيعي المسال من مشاريع توسعة حقل الشمال بحلول نهاية العام.

وأضاف الكعبي «قد ينفد كل الغاز من حقل الشمال بنهاية العام، هناك طلب كبير جدا».

ووقعت شركة قطر للطاقة العام الماضي اتفاقات مع شركات عالمية كبرى من أجل مشروع حقل الشمال، والمشروع هو خطة توسعة من مرحلتين من شأنها زيادة طاقة تسييل الغاز السنوية في قطر إلى 126 مليون طن بحلول عام 2027 من 77 مليون طن. ووقعت الشركة بعد ذلك صفقات توريد مع شركة سينوبك الصينية وصفقة مع ألمانيا من خلال شراكة مع كونوكو فيلبس.

وقال الكعبي أيضا إنه «سعيد»، لأن البيان الختامي لمجموعة السبع تحدث عن الحاجة إلى مزيد من الغاز الطبيعي المسال من أجل الاستهلاك العالمي.

وقال الكعبي «إذا نظرتم إلى المستقبل، سواء فيما يتعلق بالغاز أو النفط، فسيكون هناك نقص بسبب نقص الاستثمار المستمر منذ عقد نتيجة هذا الضغط من أجل التحول».

وأضاف «يسعدني أن مجموعة السبع قالت أخيرا في بيانها الختامي إنها بحاجة إلى مزيد من الغاز الطبيعي المسال لتوفير الإمدادات للعالم. قلنا هذا على مدى الأعوام العشرة الماضية».

وحذر من أن أوروبا ستواجه نقصا أكبر في النفط والغاز، مشيرا إلى أن اعتدال فصل الشتاء نسبيا جنب القارة صعوبات أشد في الأشهر الماضية، لافتا إلى أن «الأمر الوحيد الذي أنقذ البشرية وأوروبا هذا العام هو شتاء معتدل وتباطؤ الاقتصاد».

وتابع الكعبي «إذا لم يدرك الأوروبيون ذلك ولم تكن لديهم خطة مناسبة ولم يجلسوا مع المنتجين ولم يتوقفوا عن شيطنة شركات النفط والغاز»، فسيتعين على الأوروبيين مواجهة «الواقع».

النفط يوسع مكاسبه مع ارتفاع الطلب على البنزين وضيق العرض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

العرض من منتجي أوبك +، على الرغم من المخاوف بشأن مخاطر تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون الأمر الذي يحد من المكاسب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 35 سنتًا، أو 0.46 ٪، إلى 76.34 دولارًا للبرميل، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 72.41 دولارًا للبرميل، بارتفاع 36 سنتًا أو 0.50 ٪.

وكان هذا ثاني يوم من المكاسب بعد أن صعد برنت 0.5 ٪ يوم الاثنين، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 0.6 ٪، وسط زيادة بنسبة 2.8 ٪ في العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة قبل عطلة يوم الذكرى في 29 مايو، والتي تمثل تقليديًا بداية موسم ذروة الطلب على الوقود في الصيف.

وقال ييب رونغ، استراتيجي السوق في شركة وساطة النفط، أي جي سنغافورة، في مذكرة للعملاء: «كان التركيز الرئيس لبيئة المخاطر الأوسع نطاقاً يدور حول محادثات سقف الديون الأميركية، وبينما يبقي ذلك غطاءً حذرًا على الاتجاه الصعودي في الوقت الحالي، قد تظل الحركة الصعودية الإيجابية بشأن أي قرار نهائي على هذه الجبهة مطروحًا على الطاولة».

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس ان اس للتداول، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية، إن أسعار النفط تعزز قيعانها، مدعومة بالزيادة الموسمية في الطلب على البنزين في الولايات المتحدة اعتبارًا من الأسبوع المقبل، وتخفيضات إنتاج أوبك + من هذا الشهر والمشتريات الأميركية المخطط لها لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي. وقال «لكن المخاوف بشأن محادثات سقف الديون الأميركية واحتمال زيادة أسعار الفائدة الأميركية حدت من المكاسب».

وفي الأسبوع الماضي، قالت وزارة الطاقة الأميركية إنها ستشتري 3 ملايين برميل من النفط الخام لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي للتسليم في أغسطس. ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي التخفيضات الطوعية للإنتاج التي أجرتها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، المعروفة باسم أوبك +، والتي دخلت حيز التنفيذ هذا الشهر إلى إبقاء أسواق النفط ضيقة.

وقال محللو بنك جولدمان ساكس في تقرير يوم الاثنين إنهم «يتوقعون عجزًا مستدامًا (في إمدادات النفط) من يونيو مع تحقيق تخفيضات إنتاج أوبك + بالكامل وزيادة الطلب بشكل أكبر».

وقال مسؤول تنفيذي في فيتول يوم الاثنين إن آسيا ستقود الكثير من نمو الطلب على النفط، مضيفة نحو مليوني برميل يوميا من الاستهلاك في النصف الثاني من العام. ومع ذلك، يركز المستثمرون أيضًا على المفاوضات لرفع حد ديون الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وأنهى الرئيس جو بايدن ورئيس مجلس النواب كيفن مكارثي المناقشات يوم الاثنين دون اتفاق حول كيفية رفع سقف ديون الحكومة الأميركية البالغ 31.4 تريليون دولار وسيواصل الحديث مع 10 أيام فقط قبل التخلف عن السداد المحتمل.

من المرجح أن يؤدي التخلف عن السداد في الولايات المتحدة إلى إثارة الفوضى في الأسواق المالية وارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤثر على نمو الطلب على الوقود محليًا وعالميًا. وقال مايك مولر، رئيس شركة فيتول آسيا، أكبر متداول للنفط في العالم، لموقع ميدل إيست بتروليوم يوم الاثنين إن آسيا ستقود نمو الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميا في النصف الثاني من العام. ويحتمل أن يؤدي إلى نقص في العرض ورفع الأسعار.

وانخفض خام برنت القياسي الدولي إلى نحو 75 دولارًا للبرميل من ذروة بلغت قرابة 140 دولارًا في مارس من العام الماضي، بعد الاضطراب الناجم عن الغزو الروسي المنتج للنفط لأوكرانيا. وتلقت الأسعار دعما من التخفيضات الطوعية المفاجئة للإنتاج التي أعلنها بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركاء، من بينهم روسيا في تحالف أوبك +، في أبريل والتي تجتمع مرة أخرى في 4 يونيو لمراجعة سياسة الإنتاج.

وقال مولر، «بالنسبة لمن يسألون منكم عما إذا كانت أوبك + بحاجة إلى سحب المزيد من السوق أم لا، فسأسمح لكم بعد ذلك باستخلاص استنتاجاتكم الخاصة». وتعكس وجهة نظر مولر تعليقات من وكالة الطاقة الدولية، التي قالت بعد وقت قصير من إعلان أوبك + خفض إنتاجها في أبريل، إن مجموعة المنتجين تخاطر بتفاقم عجز إمدادات النفط المتوقع في النصف الثاني من العام.

وفي حديثه أيضًا في مؤتمر دبي للغاز، قال فريدون فشاركي، رئيس شركة استشارات الطاقة اف جي إي، إن العالم قد يواجه مشكلة في الإمداد، حيث تؤدي العقوبات الغربية على النفط الروسي إلى تقليص نمو الإنتاج إذا ارتفع نمو الطلب كما كان متوقعًا.

وقال إن بإمكان روسيا الحفاظ على الإنتاج عند نحو 10 إلى 11 مليون برميل يوميًا، لكنها لن تكون قادرة على المساهمة بما يكفي لضمان مليوني برميل يوميًا من النمو المستقبلي نظرًا للعقوبات الغربية المفروضة على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا. وقال الفشاركي إنه رأى أن أوبك تتصرف بشكل مختلف تمامًا عما كانت عليه عندما كان النفط الصخري الأميركي هو التهديد الرئيس لها، وسعى التجمع للحد من نمو الأسعار لمنع مشروعات النفط الصخري باهظة الثمن من الانطلاق على الإنترنت. وقال الآن إن أوبك ستسعى إلى تحويل موارد النفط إلى نقود قبل أن يبلغ الطلب على الوقود الأحفوري ذروته مع تحول العديد من الدول نحو الطاقة منخفضة الكربون. وقال الفشاركي إنه يرى «رغبة في إبقاء أسعار النفط أعلى من 80 دولارا للبرميل واستعدادا لتجاوز 100 دولار في حالة تضييق السوق».

ولم يناقش الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص، الذي حضر الحدث، المدى القصير، لكنه كرر تحذيره من أن نقص الاستثمار في قطاع النفط والغاز على المدى الطويل قد يتسبب في تقلبات السوق. وقال أيضًا إن العالم بحاجة إلى التركيز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدلاً من استبدال شكل من أشكال الطاقة بآخر، وأن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في جميع قطاعات الطاقة. وقال الغيص: «هذه هي الحقيقة التي يجب التحدث عنها».

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الثلاثاء، لتواصل المكاسب للجلسة الثالثة على التوالي حيث تراهن الأسواق على تحسن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة قبل يوم الذكرى عطلة نهاية الأسبوع، بينما كانت لهجة إيجابية من المشرعين بشأن رفع سقف الديون ساعدت المشاعر.

ارتفعت العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة هذا الأسبوع حيث راهنت الأسواق على أن استهلاك الوقود سوف يرتفع مع بداية موسم الصيف، والذي عادة ما يتم تمييزه بيوم الذكرى في نهاية الأسبوع، كما أشار الانخفاض المستمر في مخزونات البنزين الأميركية خلال الأسبوعين الماضيين إلى ارتفاع الطلب. وهذا، إلى جانب انقطاع الإمدادات الكندية بسبب حرائق الغابات في مقاطعة ألبرتا الغنية بالنفط، يشير إلى تضييق أسواق النفط في الأشهر المقبلة.

كما ساعدت التعليقات الإيجابية من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بشأن التوصل إلى اتفاق محتمل لزيادة حد الإنفاق الأميركي على الشعور المتفائل، حيث قال رئيس مجلس النواب كيفين مكارثي إنه لا ينبغي على الأميركيين الاستعداد لتخلف الولايات المتحدة عن السداد.

وكان سقف الديون مصدر قلق رئيس للأسواق على مدى الأسابيع القليلة الماضية، وسط مخاوف من التداعيات الاقتصادية من التخلف عن السداد في الولايات المتحدة. وحددت وزيرة الخزانة جانيت يلين موعدًا نهائيًا في منتصف يونيو للحكومة الأميركية لنفاد التمويل.

ولكن على الرغم من الإشارات الإيجابية، كانت أسعار النفط لا تزال تتداول على انخفاض حتى الآن في عام 2023، متأثرة بشكل رئيس بالمخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب الصيني الذي جاء أضعف من المتوقع.

وضربت المؤشرات الاقتصادية المخيبة للآمال من أكبر مستورد للنفط في العالم، الصين أسعار النفط الخام خلال الشهر الماضي، حيث توقعت الأسواق للمرة الثانية أن الصين ستدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام. بينما يبدو أن الانتعاش الاقتصادي في البلاد يتباطأ بعد الربع الأول القوي، والذي شهد أيضًا انخفاض واردات البلاد من النفط حتى أبريل.

ومع ذلك، كررت منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية مؤخرًا توقعاتهما للطلب الصيني هذا العام، وتوقعتا عجزًا كبيرًا في إمدادات النفط العالمية في النصف الثاني من العام. كما أثر عدم اليقين بشأن مسار السياسة النقدية الأميركية على أسواق النفط في الأسابيع الأخيرة، حيث راهنت الأسواق على أن أسعار الفائدة الأميركية ستظل مرتفعة لفترة أطول، مما ضغط على النشاط الاقتصادي.

وقود الطائرات يلهب الطلب على النفط بمتوسط سبعة ملايين برميل يومياً

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

عاد السفر الجوي العالمي الذي يقاس بالرحلات الجوية إلى مستويات ما قبل الوباء لأول مرة في مايو، وفقا لبيانات الصناعة، ولكن لا يزال من المتوقع أن يظل الطلب على وقود الطائرات أقل من مستويات عام 2019 لسنوات قادمة لقلة مكاسب الكفاءة والانتعاش البطيء في السفر لمسافات طويلة، لكن لا يزال وقود الطائرات يلهب الطلب على النفط لمتوسط 7 ملايين برميل يومياً في 2023، وفقاً لمزود بيانات الطيران العالمي ردارربوكس.

وبقيادة طفرة في التنقل الصيني مع إعادة فتح البلاد لاقتصادها، بلغ متوسط عدد الرحلات الجوية التجارية العالمية في اليوم 105682 رحلة في الأسبوعين الأولين من شهر مايو، بما يتماشى مع الشهر نفسه في عام 2019 لأول مرة منذ الوباء و٪20 فوق هذا الوقت من العام الماضي، وفقًا لمزود بيانات الطيران ردارربوكس. ومن المتوقع أن يكون وقود الطائرات المحرك الرئيس لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023 للعام الثاني على التوالي، حيث تلحق آسيا الآن بالركب بعد تخلفها عن بقية العالم في عام 2022. لكن انتعاش السفر الجوي العالمي - المحرك الرئيس لنمو الطلب على النفط هذا العام - لا يعني أن الطلب على الطائرات سوف يستمر لبعض الوقت، وفقًا لمراقبي السوق. وأصبحت الرحلات الجوية الآن في المتوسط أقصر قليلاً، حيث تعد مسارات المسافات الطويلة من بين أبطأ التعافي وغالبًا ما يتم نقلها بواسطة طائرات أصغر. في الواقع، عند قياسها بمقاعد شركات الطيران المجدولة، تشير البيانات إلى وتيرة التعافي ذات السرعتين بين الأسواق المحلية والدولية. وكان إجمالي سعة مقاعد شركات الطيران التجارية العالمية في الأسبوع المنتهي في 15 مايو لا يزال أقل بنسبة ٪3.1 عما كان عليه في نفس الأسبوع من عام 2019، و٪18 أعلى مما كان عليه هذا الوقت من العام الماضي، وفقًا لمزود بيانات الطيران او ايه جي. وتُظهر البيانات أن سعة المقاعد الدولية الآن أقل بنسبة ٪10.3 عما كانت عليه في نفس الأسبوع من عام 2019، في حين أن السعة المحلية المجدولة أعلى بنسبة ٪2.

وفي الصين، كانت الطرق الدولية أبطأ بكثير في اكتساب الأرض واستقرت عند ٪69 فقط من مستويات 2019 في أبريل، وفقًا لبيانات رادار بوكس. كما أصبحت الطائرة المتوسطة أكثر كفاءة في استهلاك الوقود مع دخول طائرات جديدة إلى الأسطول العالمي على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وتم أيضًا إيقاف المزيد من الطائرات القديمة أثناء الوباء لإفساح المجال لطائرات جديدة، مما ساعد أيضًا على تحسين متوسط كفاءة وقود الأسطول. ونظرًا لأن الطائرات الأحدث والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود تحل محل الطائرات القديمة، فإن التحسينات العادية في كفاءة الأسطول العالمي تقدر بنحو ٪2 سنويًا، وفقًا لاتحاد النقل الجوي الدولي.

ونتيجة لذلك، يتوقع المحللون في ستاندرد آند بورز جلوبال أن يرتفع الطلب العالمي على وقود الطائرات إلى متوسط 6.95 ملايين برميل في اليوم في عام 2023، بزيادة 840 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي ولكن لا يزال أقل بنسبة ٪13 من مستويات عام 2019 البالغة 8 ملايين برميل يومياً. ومن المتوقع أن يتعافى الطلب العالمي على وقود الطائرات تمامًا إلى متوسط مستويات عام 2019 البالغ حوالي 8 ملايين برميل في اليوم في عام 2027.

في حين أن استمرار تعافي الطيران من الوباء لا يزال يمثل موضوعًا أساسيًا لتوقعات الطلب على الطائرات، ولا يزال هناك ضعف أساسي أمام الركود الاقتصادي العالمي. وقال آلان ستروث، مدير الاقتصاد الكلي والطلب على النفط في اس آند بي قلوبال: «لا يزال هناك مستودع كبير للطلب المكبوت على السفر، على الصعيدين المحلي والدولي». «فيما تنطلق أسعار الطائرات الآن بشكل عام، وهو أمر إيجابي للمسافرين بغرض الترفيه من حيث التكلفة. ومع ذلك، إذا عادت أسعار الوقود للارتفاع أو ضعف الدخل التقديري والعمالة بشكل كبير، فإن عوامل الحمولة المنخفضة قد تتطلب جداول زمنية مخفضة واستهلاك أقل للوقود بطبيعتها». من حيث الأسعار، كانت تجزئة وقود الطائرات من بين الأسوأ أداءً خلال شهر أبريل، حيث انخفضت بمقدار 17 دولارًا للبرميل شهريًا على ساحل الخليج الأمريكي وما بين 6 إلى 10 دولارات أمريكية للبرميل في أوروبا وسنغافورة. ويمثل الانخفاض تطبيعًا حادًا من المستويات الاستثنائية التي شوهدت في بداية العام، بعد الاضطرابات المرتبطة بالطقس في إمدادات المنتجات الأمريكية.

كما ارتفعت مخزونات وقود الطائرات الأمريكية خلال شهري مارس وأبريل، وبعد أن كانت في ثاني أدنى مستوياتها في أربع سنوات في أوائل مارس، أصبحت الأسهم الآن قريبة من متوسط الخمس سنوات على أساس معدل موسمي، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وفيما تراجعت مخزونات نواتج التقطير، ارتفع الطلب على وقود الطائرات في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2019. وقال محللو مجموعة إيه إن زد المصرفية المحدودة، إنه لا تزال الخلفية الاقتصادية غير المؤكدة تلقي بظلالها على آفاق المستقبل.

وقالوا: «بينما تراجع التضخم في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في أبريل، هناك مخاوف من أن تأثير الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة يظهر الآن فقط في الاقتصاد الأمريكي»، مضيفين أن المعنويات الهبوطية لا تزال تتغلغل في أسواق السلع وسط الافتقار إلى إشارات على وجود طلب أقوى.

ودفعت تلك التطورات موردو وقود الطائرات في الشرق الأوسط للعمل على تعزيز الصادرات إلى أوروبا للاستفادة من الطلب المتزايد على السفر الجوي. وقال تاجر في شركة تكرير شرق أوسطية «لا أعتقد أن العقوبات الروسية تؤثر على تدفقات الطائرات على الإطلاق».

وتراوحت واردات وقود الطائرات في شمال غرب أوروبا بين 200,000 و300,000 برميل في اليوم في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023، مع ما يقرب من نصف التدفقات الواردة من الشرق الأوسط. وكانت السعودية من أكبر المصدرين، بينما جاء النصف الآخر من التدفقات من آسيا.

وقال التجار إن متطلبات وقود الطائرات من الغرب من المرجح أن تزداد قوة، مدفوعة بمزيج من العطلات الدولية والإقليمية. وقال متعاملون إن انتعاش الطلب على وقود الطائرات في أوروبا، مدفوعًا بأنماط السفر الموسمية، وانخفاض المخزونات، ونقص الإمدادات المحلية، أدى إلى جذب ثابت لشحنات الشرق الأوسط.
وأظهرت قاعدة بيانات الرحلات والإحصاءات أن سعة المقاعد الأسبوعية لشركات الطيران في أوروبا الغربية زادت ٪0.9 على مدار الأسبوع لتصل إلى 21.14 مليون مقعدًا للأسبوع الذي يبدأ في 15 مايو، وهو ما يمثل حوالي ٪86.9 من السعة السابقة للوباء في 13 مايو 2019.

ويتوقع معظم التجار أن التدفقات التجارية بين الشرق الأوسط وأوروبا لن تتأثر في الغالب برغم الحظر الأوروبي على النفط الروسي، بسبب انخفاض اعتماد أوروبا على صادرات وقود الطائرات الروسية.

وقدرت جلوبال بلاتس واردات أوروبا من وقود الطائرات من روسيا بنحو 10,000 برميل في اليوم خلال الفترة من يناير إلى أبريل. حتى إذا تمت الموافقة على حظر أوروبا على وقود الطائرات الروسية، فقد لا يؤدي ذلك إلى سحب كبير للبراميل من الشرق الأوسط. ومن المتوقع تدشين مصاف إقليمية ضخمة في المنطقة في النصف الثاني من 2023، ويتوقع أن تضيف كميات جيدة من وقود الطائرات إلى السوق، مما يقلل من احتمالية حدوث تأثير كبير على العرض.

في وقت، قد يكون الارتفاع في الطلب على وقود النقل مفيداً لمصافي النفط الآسيوية، حيث يحتفظ المعالج الصيني بالمزيد من الإمدادات في الداخل في أبريل ومايو بدلاً من التصدير، مما قد يخفف الضغط الهبوطي على هوامش أرباح المصافي في آسيا التي انخفضت بأكثر من النصف هذا العام.

«صندوق التنمية» يساهم في تمويل أكبر مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم

الرياض

ساهم صندوق التنمية الوطني عبر جهاته التابعة، في تمويل أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم والمزمع إنشاؤه بمدينة «أوكساجون» في «نيوم»، وجاءت هذه المبادرة ضمن مساعي صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق البنية التحتية الوطني -تحت التأسيس- في دفع الحلول الخضراء والمستدامة في المملكة، بتمويل تجاوز 10.3 مليارات ريال سعودي بالشراكة مع البنوك المحلية والدولية.

ويأتي هذا المشروع ضمن جهود المملكة في التحول إلى الطاقة النظيفة وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالميًا، وانطلاقاً من دورها الريادي في تطوير مصادر طاقة جديدة وبديلة، حيث يمثل الهيدروجين الأخضر واحداً من أبرز الاستثمارات التي تقود المملكة تطويرها؛ ويستثمر صندوق التنمية الوطني من خلال جهاته التابعة في تعزيز الاستدامة وتمكين رؤية السعودية 2030 لمستقبل أخضر من خلال تسخير خبرته في التمويل التنموي والمساهمة في تسريع التحول نحو الطاقة المستدامة، ودعم أهداف المملكة الطموحة في رؤية السعودية 2030 وتحقيق مبادرة الحياد الصفري لانبعاثات الكربون بحلول العام 2060.

وصرح نائب رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني معالي الأستاذ محمد التويجري «نفخر بأن نكون جزءًا من هذا المشروع التاريخي، والذي سيمهد الطريق دون شك لاعتماد الهيدروجين الأخضر على نطاق واسع كمصدر نظيف ومستدام للطاقة، إن تمويل هذا المصنع الضخم لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر يؤكد التزامنا بدعم التقنيات والمشاريع المبتكرة التي تدفع التنمية المستدامة، وتساهم في مستقبل خالٍ من الكربون».

أسعار النفط تتلقى دعما من توقعات زيادة قيود المعروض .. رهانات على الطلب الموسمي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما جيدا من توقعات المستثمرين بقيام المنتجين بزيادة قيود المعروض النفطي في الفترة المقبلة بالتوازي مع زيادة الطلب الصيفي الموسمي بسبب الرحلات الجوية والقيادة، وهو ما تجاوز تأثير القلق حيال تخلف الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها.

وقال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون إن السوق النفطية تترقب بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوعية اليوم، وذلك في أعقاب قلق السوق بعد القفزة المفاجئة الأسبوع الماضي في مخزون النفط.

وأوضح المحللون أن التوقعات تميل إلى إبطاء وتيرة رفع الفائدة الأمريكية لكن كل الاحتمالات واردة حتى يتم حسم الأمر في الاجتماع المقبل للجنة الفيدرالية في منتصف يونيو المقبل كما يجري متابعة الإعلان عن مؤشرات مديري المشتريات في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وأشاروا إلى استمرار مكاسب النفط في ظل عدم السيطرة بعد على حرائق الغابات الكندية التي تخفض الإنتاج هناك وتقلص المعروض النفطي الدولي. وأضاف المحللون أن مع تسجيل واردات الهند كميات قياسية من النفط الروسي بلغت حصة «أوبك» من جميع واردات النفط الهندية أدنى مستوى لها منذ 22 عاما على الأقل. في هذا الإطار، ذكر سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، أن الطلب القوي على المنتجات النفطية يساعد على دفع أسعار النفط للأعلى وذلك رغم أن خطر التخلف عن سداد الديون في الولايات المتحدة واجتماع «أوبك+» المقبل هما العاملان الرئيسان اللذان تراقبهما أسواق النفط. وأوضح أن السفر الجوي العالمي عاد أخيرا إلى مستويات ما قبل الوباء هذا الشهر وذلك بزيادة 20 في المائة على أساس سنوي، متوقعا أن يظل الطلب العالمي على وقود الطائرات حول مستويات عام 2019 في الوقت الحالي حيث تؤدي مكاسب الكفاءة والانتعاش البطيء في الرحلات الطويلة خاصة في آسيا إلى الحد من ارتفاع استهلاك الوقود.

من ناحيته، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن الطلب على المنتجات النفطية جيد ويدعم أسعار النفط الخام وذلك قبل اجتماع «أوبك+» الوزاري مطلع الشهر المقبل لتقييم وضع السوق حيث أدت قوة العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة إلى رفع خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت.

وذكر أنه إذا أدت محادثات سقف الديون الجارية بين كيفين مكارثي رئيس مجلس النواب والرئيس جو بايدن إلى صفقة فقد يحدث ارتفاعا قصيرا في أسعار النفط رغم أن الاهتمام يبدو أنه يتجه تدريجيا نحو اجتماع «أوبك+» المقبل في يونيو المقبل وسط توقعات بإضافة تخفيضات إنتاج جديدة.

من جانبه، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن مديري المحافظ المالية يراهنون حاليا على هبوط يعد الأعمق في العقود الآجلة والنفط الخام، منذ أكثر من عقد، مبينا أن الأسباب تعود إلى القلق على المدى القريب بشأن الاقتصاد والمخاوف المتزايدة من الركود إلى جانب أزمة سقف الديون الأمريكية.

ولفت إلى أن الأسبوع الماضي شهد بالفعل عديدا من المؤشرات المقلقة بشأن بطء التعافي الاقتصادي في الصين بعد عدة سنوات من أزمة الجائحة، مشيرا إلى توقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب العالمي على النفط بوتيرة أسرع من المتوقع هذا العام ليصل إلى 102 مليون برميل يوميا.

بدورها، قالت جولميرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، إن أساسيات سوق النفط الحالية تواجه ضغوطا هبوطية واسعة بحسب تأكيدات صادرة عن بعض الاقتصاديين وصناديق التحوط والحكومات الغربية، مبينة أن التقلبات الحالية في أسعار النفط قد تكون علامة على ركود اقتصادي محتمل.

وعدت أن الجدل الدائر حول سقف الديون الأمريكية يضيف عاملا آخر إلى حالة عدم اليقين في أسواق النفط وذلك بعد أن تبددت مخاوف الأزمة المصرفية الأمريكية، موضحة أن في المقابل هناك رؤية مغايرة للبعض الآخر والذين يؤكدون أن هناك مؤشرات على أن السوق الصاعدة المحتملة تلوح في الأفق خاصة عند النظر في أحدث أرقام الطلب على النفط التي قدمتها «أوبك».

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بفضل توقعات تقلص الإمدادات وسط زيادة موسمية في الطلب على البنزين وتراجع إنتاج دول تحالف «أوبك+»، وهو ما تجاوز تأثير قلق المستثمرين حيال تخلف الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها. وبحسب «رويترز»، زادت العقود الآجلة لخام برنت 57 سنتا أو 0.8 في المائة إلى 76.56 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 42 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 72.47 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان أمس الأول إثر صعود بواقع 2.8 في المائة في العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة قبل عطلة يوم الذكرى في 29 مايو التي عادة ما تمثل بداية ذروة موسم الطلب على الوقود في الصيف. كما من المتوقع أن تؤدي التخفيضات الطوعية للإنتاج التي أعلنها التحالف المعروف باسم «أوبك+» الذي يضم منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، إلى تقلص الإمدادات في أسواق النفط. ودخلت التخفيضات حيز التنفيذ هذا الشهر.

وتجتمع «أوبك+» مجددا في الرابع من يونيو، ويتوقع بعض المحللين مزيدا من التخفيضات.
من جانب آخر، انخفضت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.24 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 75.71 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني انخفاض على التوالي وأن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 74.45 دولار للبرميل.

عقبات أمام امتلاك البرازيل أكبر احتياطي للطاقة النظيفة والمتجددة في العالم

الاقتصادية

تشكل توربينات الرياح عادة مصدرا للطاقة النظيفة يحظى بترحيب الجهات المعنية بالبيئة، لكن إقامة شركة «فولتاليا» حقلا لهذه المولدات في البرازيل أثار مع ذلك اعتراض ناشطين يسعون إلى حماية طيور الببغاء الأزرق.

وبحسب «الفرنسية»، بدأت الشركة الفرنسية عام 2021 تركيب توربينات للرياح في شمال شرق البرازيل الذي يضم أصلا توربينات توفر أكثر من 90 في المائة مما تنتجه طاقة الرياح في هذا البلد من خلال رياح عاتية ومنتظمة.

وأعلن ألكسندر سيلفيرا وزير الطاقة أخيرا عن هدفه الرامي إلى جعل شمال شرق البرازيل الذي يضم 725 حقل رياح من أصل 828 حقلا موجودا في البرازيل، «أكبر احتياطي للطاقة النظيفة والمتجددة في العالم».

وللوصول إلى هذا الهدف، تأمل الحكومة في جذب استثمارات بقيمة 120 مليار ريال (نحو 23.7 مليار دولار). ويضم الحقل الذي كانت أعمال التركيب فيه متقدمة أساسا، 28 توربينة رياح مع قدرة إنتاجية تصل إلى 99.4 ميجاواط، وهو مقام في منطقة شبه قاحلة في كانودوس في ولاية باهيا التي منحت سلطاتها «فولتاليا» التراخيص البيئية اللازمة لهذا المشروع.

لكن موجة من الانتقادات طالت المشروع بعدما أفاد ناشطون من جمعيات تعنى بالبيئة بأن هذه التوربينات البيضاء التي يبلغ ارتفاعها 90 مترا وطول مروحتها 60 مترا، ستبنى في مناطق تشكل موئلا للببغاوات الزرقاوات. في منتصف القرن الـ19 أطلق عالم الطيور شارل - لوسيان بونابرت، ابن شقيق نابليون بونابرت، تسمية مكاو لير على هذه الطيور الزرقاء تيمنا بالشاعر والرسام والمستكشف البريطاني إدوارد لير الذي أبرزها في أعماله.

ولا تضم الطبيعة راهنا سوى نحو ألفي طائر من هذا النوع.

تخشى مارلين ريس من منظمة «بروجيتو جاردينز دا ارارا دي لير» غير الحكومية من أن تزيد توربينات الرياح في كانودوس «بصورة كبيرة خطر انقراض» هذا الطائر ذي الريش الأزرق الفاتح الذي يبلغ طوله نحو 75 سنتيمترا.

وتعد أن تأثير التوربينات «نهائي» على حيوان يعيش ويتكاثر في هذه المنطقة حصرا، فيما يواجه في مساراته توربينات قد يصطدم بها. ووافقت إحدى المحاكم الفيدرالية على هذه الحجج وأصدرت في نيسان (أبريل) أمرا بتعليق أعمال التركيب من خلال إلغاء التصاريح التي منحتها سلطات ولاية باهيا لشركة «فولتاليا».

وأمرت المحكمة أيضا بإجراء دراسات إضافية فضلا عن استشارة السكان المحليين في هذا الخصوص.

وتقدمت شركة «فولتاليا» التي تضم فروعا في 20 بلدا وأربع ولايات برازيلية باستئناف.

ويؤكد نيكولاس توفريز رئيس الشركة في البرازيل أن «النتائج البيئية والاجتماعية التي يحتمل تسجيلها عولجت بصورة شاملة».

ويشير إلى أن الدراسات التي أجراها مختصون للحصول على تراخيص من السلطات المحلية «أظهرت أن تركيب حقل لتوربينات الرياح لا يهدد بأي شكل من الأشكال مسألة حفظ» الببغاوات الزرقاوات.

وتقترح الشركة أيضا حلولا للحد من تأثير توربينات الرياح في هذه الطيور، من بينها تركيب نظام يوقف حركة المراوح بمجرد كشفه عن وصول أحد هذه الطيور إلى محيط التوربين. ويتمثل اقتراح ثان بتزويد بعض الطيور بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لمراقبة مساراتها بصورة أفضل.

إلا أن الببغاء الأزرق ليس مصدر القلق الوحيد للسكان المحليين.

ففي المناطق المحيطة بحقل «فولتاليا»، يخشى نحو 7500 مزارع من أن تتأثر نشاطاتهم الزراعية سلبا. ويؤكد أديلسون ماتوس، وهو مزارع يبلغ 65 عاما ويتولى تربية ماعز وأغنام وأبقار وزرع أشجار فاكهة في منطقة ألتو ريدوندو المجاورة، أن هذا المشروع يتعارض مع «أي نوع من الانسجام مع الموائل الطبيعية».

ويخشى أن تؤثر توربينات الرياح في دورة الرياح والأمطار في المنطقة. وقبل أن توضع التوربينات في الخدمة حتى، يشكو المزارع من الضجيج الناجم عن دخول المركبات وخروجها «ليلا ونهارا».

والبرازيل هي عضو في مجموعة العشرين التي تضم أكبر 20 اقتصادا في العالم، فيما 89 في المائة من كمية الكهرباء لديها ينتج من مصادر الطاقة المتجددة.

وبينما تمثل المحطات الكهرومائية أكثر من 60 في المائة من هذا الإنتاج، تشهد حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح زيادة مطردة.

وكان الرئيس لولا الذي عاد في كانون الثاني (يناير) إلى سدة الرئاسة للمرة الثالثة، وعد بأن تكون مكافحة التغير المناخي من أولوياته، وهو ما لم يقدم عليه سلفه جايير بولسونارو (2019-2022).

15.7 مليار دولار صافي أرباح غازبروم في 2022 .. هبطت 40 ٪ بسبب الضرائب

الاقتصادية

قالت شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم أمس: إن أرباحها الصافية تراجعت أكثر من 40 في المائة إلى 1.226 تريليون روبل (15.77 مليار دولار) العام الماضي بسبب زيادة الضرائب في النصف الثاني من العام، وأضافت أنها لن توزع أرباحا نقدية عن العام بأكمله.

وفرض الغرب العام الماضي مجموعة من العقوبات على روسيا وشركاتها التابعة للدولة بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية. ولم تفرض عقوبات مباشرة على صادرات غازبروم من الغاز الطبيعي، وهي مصدر رئيس لإيرادات الشركة وتشكل إحدى ركائز الاقتصاد الروسي، لكن أحجام الصادرات تراجعت إلى النصف تقريبا العام الماضي لتبلغ 101 مليار متر مكعب.

وبحسب «رويترز»، هبط سهم الشركة 4 في المائة بعدما قالت الشركة التي يسيطر عليها الكرملين إن مجلس إدارتها قرر عدم توزيع أرباح نقدية عن 2022 بأكمله بعد تخصيص توزيعات نصف سنوية بقيمة 1.2 تريليون روبل (15 مليار دولار).

وقال فاميل ساديجوف نائب الرئيس التنفيذي للشركة: إن توزيعات الأرباح نصف السنوية تتجاوز بالفعل المستوى المستهدف البالغ 50 في المائة من صافي الأرباح، ولذلك تقرر الاكتفاء بتلك التوزيعات.

وأضاف أن الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغت العام الماضي 3.6 تريليون روبل، وهو مستواها نفسه عام 2021.

في عام 2022 تم إغلاق معظم السوق الأوروبية أمام غازبروم باستثناء الغاز الطبيعي المسال (LNG) الذي تواصل دول الاتحاد الأوروبي شراءه لعدم وجود بديل حقيقي.

الهدف المعلن من الأوروبيين هو خنق الإيرادات الروسية المرتبطة بصادرات الغاز للحد من الموارد المتاحة للكرملين.

بحسب الأرقام التي نشرها منتدى الدول المصدرة للغاز، فإن الواردات الأوروبية من الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب تراجعت من 140 مليار متر مكعب إلى 63 مليارا بانخفاض قدره 55- في المائة.

أمام هذه الصعوبات بدأت غازبروم التي تحتكر صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب، في الأشهر الأخيرة تغييرا استراتيجيا وأعادت توجيه جزء من صادراتها إلى آسيا حيث الطلب على الطاقة كبيرا.

العام الماضي وصلت شحنات الغاز عبر خط أنابيب الغاز «قوة سيبيريا» من الشرق الروسي إلى الصين إلى حد أقصى تاريخي بلغ 15.5 مليار متر مكعب.

في الوقت نفسه زادت روسيا مبيعاتها من الغاز الطبيعي المسال.
لكن الخبراء يرون أنه من الصعب على روسيا إعادة توجيه صادراتها للغاز مقارنة بالنفط الذي يخضع أيضا لعقوبات شديدة لأن المنشآت الضرورية (خطوط أنابيب الغاز والمصانع وناقلات الغاز الطبيعي المسال..) مكلفة وتستغرق وقتا لتشييدها.

على سبيل المثال تخطط شركة غازبروم للبدء في بناء خط أنابيب غاز جديد في عام 2024، «قوة سيبيريا 2» إلى شمال غرب الصين.

مع نحو نصف مليون موظف تظل غازبروم التي تمتلك أكبر احتياطي غاز في العالم، واحدة من محركات النمو الروسي.

استكمال إعادة تأميم شركة كهرباء فرنسا .. بناء 6 مفاعلات نووية جديدة

الاقتصادية

أعلنت وزارة الاقتصاد الفرنسية أمس أن فرنسا أكملت إعادة تأميم شركة كهرباء فرنسا.

وقال وزير الاقتصاد برونو لومير في تصريحات تليفزيونية «يتيح إعادة التأميم بناء ستة مفاعلات نووية جديدة لتحقق نتائج جيدة في أفضل الأحوال الممكنة».

وأضاف «يمكننا استعادة السيطرة على إنتاجنا للكهرباء».

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد تعهد بتجديد الطاقة النووية الفرنسية منذ أكثر من عام.

كما تجرى مناقشات بشأن ثمانية مفاعلات نووية جديدة، حيث تسعى فرنسا لمزيد من الاستقلال في قطاع الطاقة بعد الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا.

يشار إلى أن أسعار الكهرباء سجلت أمس الأول تسليم اليوم التالي في فرنسا ارتفاعا بنسبة 186 في المائة مقارنة بمستواها في اليوم السابق إلى 85.52 يورو لكل ميجاواط/ ساعة، وبنسبة 4.9 في المائة مقارنة بمستواها منذ أسبوع.

وتراجع سعر الغاز الطبيعي الإثنين بنسبة 0.3 في المائة إلى 28.33 يورو لكل ميجاواط/ ساعة.
في الوقت نفسه، ذكرت توقعات أن متوسط الإنتاج لمحطات طاقة الرياح في فرنسا بلغ أمس الأول 3846 ميجاواط، وهي توقعات اليوم السابق نفسها. وفي ختام تعاملات الأسبوع الماضي الجمعة ارتفعت أسعار العقود الآجلة للكهرباء في فرنسا بعد إعلان شركة الكهرباء الفرنسية إلكتريسيتي دو فرانس (إي.دي.إف) تمديد فترة وقف تشغيل أحد المفاعلات النووية لمدة شهرين إضافيين لاستبدال أحد الأنابيب الذي قد يكون تعرض للتآكل بسبب الضغط، وهي ظاهرة تقلص إنتاج الشركة منذ نهاية 2021.

يذكر أن وقف تشغيل عدد من المفاعلات النووية في فرنسا أسهم في اشتداد حدة أزمة إمدادات الطاقة في أوروبا خلال العام الماضي عندما خفضت روسيا كميات الغاز الطبيعي التي تضخها إلى الدول الأوروبية بشدة ردا على العقوبات الغربية عليها بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية. وتحولت فرنسا في الشتاء الماضي من دولة مصدرة للكهرباء إلى دولة مستوردة لتلبية الطلب في ساعات الذروة. وسيتابع المتعاملون في سوق الطاقة الموقف عن كثب لرصد أي إشارات إلى أن عمليات الصيانة لن تشمل عددا أكبر من المفاعلات النووية.

وتراجعت أسعار الكهرباء في فرنسا بشدة مع تراجع حدة أزمة الطاقة في أوروبا، لكن الأسعار عادت إلى الارتفاع، ما يظهر استمرار المخاطر التي تواجه سوق الطاقة الأوروبية، خاصة إذا واجهت محطات الطاقة النووية في فرنسا مزيدا من العقبات.

وارتفع سعر الكهرباء تسليم حزيران (يونيو) المقبل بنسبة 2.4 في المائة إلى 86.25 يورو لكل ميجاواط/ ساعة، في حين ارتفع سعر عقود تسليم تموز (يوليو) المقبل بنسبة 2.4 في المائة إلى 92.75 يورو لكل ميجاواط/ ساعة.

روسيا تقاوم العقوبات بتعزيز تجارتها مع الصين .. زيادة 40 ٪ في إمدادات الطاقة

الاقتصادية

دعا ميخائيل ميشوستين رئيس الوزراء الروسي خلال زيارته الصين أمس، إلى زيادة التجارة بين البلدين، قبل لقائه المرتقب اليوم مع الرئيس الصيني شي جين بينج.

وبحسب «الفرنسية»، قال رئيس الحكومة الروسية خلال منتدى اقتصادي في شنغهاي، حسبما ظهر في فيديو نشرته وزارة الخارجية الروسية، «تعتز روسيا بالعلاقات التي تجمعها منذ قرون بالصين».

وأضاف «أنا متأكد أننا سنحقق هذا العام الهدف الذي حدده الرئيسان فلاديمير بوتين وشي جين بينج لزيادة تجارتنا إلى 200 مليار دولار» وهو رقم أعلن خلال قمة في موسكو في آذار (مارس).

الصين هي الشريك التجاري الأول لروسيا، وسجلت التجارة بينهما مستوى قياسيا بلغ 190 مليار دولار العام الماضي، بحسب أرقام الجمارك الصينية.

عززت الصين وروسيا في الأعوام الأخيرة تعاونهما الاقتصادي والدبلوماسي فيما تطورت الشراكة الاستراتيجية بينهما منذ الحرب في أوكرانيا. وتسعى موسكو من خلال توطيد علاقاتها التجارية مع الصين إلى تخفيف تأثير العقوبات الغربية في اقتصادها، فيما يرى محللون أن الصين أصبحت الطرف الأقوى في العلاقات مع روسيا التي تواجه عزلة متفاقمة على الساحة الدولية. وكان الكرملين قد قال إن ميشوستين سيشارك في منتدى الأعمال الروسي - الصيني وسيزور معهدا للأبحاث البتروكيماوية في شنغهاي وسيعقد محادثات مع «ممثلين عن دوائر المال والأعمال الروسية». ويشارك في المنتدى عدد من رجال الأعمال الروس يعمل بعضهم في قطاعات رئيسة مثل الأسمدة والفولاذ والتعدين، بحسب وكالة «بلومبيرج».

وحضر أيضا ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء المعني بشؤون الطاقة المنتدى حيث قال «تنمو إمدادات الطاقة بأحجام كبيرة وزادت بشكل كبير في عام 2022»، مضيفا «في عام 2023، ستكون هناك زيادة أخرى بنحو 40 في المائة».

العام الماضي، أصبحت الصين أهم جهة تشتري الطاقة التي تنتجها روسيا علما أن صادرات الأخيرة من الغاز تراجعت بعد سلسلة عقوبات غربية فرضت عليها. وسيتوجه ميشوستين الأربعاء إلى بكين حيث سيلتقي الرئيس شي جين بينج ورئيس الوزراء لي كه تشيانج، وفق ما ذكرت وكالة «تاس» الروسية.

وقال أمس في منتدى شنغهاي «العام الماضي، خضعت روسيا لعقوبات كبيرة على نطاق غير مسبوق .. قاومنا وسنواصل تطورنا التدريجي».

وأضاف «أنا على يقين أن تعميق العلاقات بين روسيا والصين وتكثيف تعاونهما سيكون لهما أثر إيجابي في تعزيز اقتصادي البلدين».

لدى سؤالها عن الانتقادات الغربية المحتملة لهذه العلاقة الثنائية، أكدت ماو نينج الناطقة باسم وزارة الخارجية الصينية أن هذه العلاقة هي علاقة «تعاون اقتصادي وتجاري طبيعي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة».

وذكرت أن بكين «اعترضت دائما على العقوبات أحادية الجانب التي لا يسمح بها مجلس الأمن الدولي وعلى الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية».
وأضافت «إن التعاون بين الصين وروسيا لا يستهدف أي طرف ثالث ولا يسمح بأي تدخل أو إكراه من قبل أي طرف ثالث». وتشدد الصين على أنها تلتزم الحياد حيال الحرب.

وفي شباط (فبراير)، أصدرت بكين وثيقة من أجل «تسوية سياسية» للنزاع ذكرت دول غربية أنها قد تمكن روسيا من إبقاء أجزاء كبيرة من الأراضي التي انتزعتها من أوكرانيا تحت سيطرتها. وخلال قمة موسكو في آذار (مارس)، دعا الرئيس الصيني نظيره الروسي فلاديمير بوتين لزيارة بكين. وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي إن الطاقة ركيزة أساسية للتعاون مع الصين.

وذكر أن روسيا والصين تناقشان خططا للتعاون بشأن «توريد المعدات التكنولوجية الناقصة»، في إشارة إلى النقص الذي تعانيه روسيا بسبب العقوبات.

تراجعت صادرات روسيا من الغاز عام 2022 جراء سلسلة من العقوبات الغربية بعد الحرب في أوكرانيا. وفيما اتجهت أوروبا للبحث عن موردين آخرين، لجأت موسكو إلى مشترين أخر بما في ذلك الصين التي ترتبط بها بخط أنابيب «قوة سيبيريا». ازداد التقارب بين بكين وموسكو في الأعوام الأخيرة في إطار شراكة كانت بمنزلة حصن دبلوماسي ضد الغرب. وقال ميخائيل ميشوستين رئيس الوزراء الروسي إن المزارعين الروس مستعدون لزيادة صادراتهم إلى الصين، داعيا إلى تسهيل الوصول المتبادل لأسواق الدولتين.

وأوضح أن المزارعين الروس يستطيعون زيادة مجموعة السلع التي يتم تصديرها إلى الصين من المنتجات النباتية والحيوانية.

وأضاف ميشوستين أن روسيا والصين تحتاجان إلى تعزيز أمنهما الغذائي بشكل مشترك.

وتحدث ميشوستين عن مزيد من التقارب مع الصين في قطاع التكنولوجيا، وفقا لما ذكرته وكالة تاس الروسية للأنباء.

وارتفع حجم التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين الصين وروسيا خلال العام الماضي بنسبة 42 في المائة سنويا إلى أكثر من سبعة مليارات دولار، في حين سجل خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 2.5 مليار دولار.

باحثون في «كاوست» يمنحون الفحم دوراً قيمًا في تحلية المياه بالطاقة الشمسية

الرياض

وجد باحثون أنه يمكن استخدام كتل مضغوطة من مسحوق الفحم أساسًا لعمليات تنقية المياه بالطاقة الشمسية وبمعزل عن شبكات توزيع الكهرباء. ويعكف بعض الشركاء التجاريين حاليًا على تطوير هذه التقنية بغية إنتاج مياه الشرب على نطاق تجريبي.

تتركز أبحاث البروفيسور أندريا فراتالوشي، أستاذ الهندسة الكهربائية والحاسوبية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) على المواد داكنة اللون التي تمتصُّ أشعة الشمس بقدرة فائقة، وتلعب دورًا مهمًا في عمليات تحلية مياه البحر. وفي أثناء دراسة فراتالوشي التحديات الاقتصادية التي تواجه مساعي إنهاء توظيف الفحم في توليد الطاقة، عثر على فكرة جديدة لاستخدام الفحم.

يتذكر فراتالوشي تلك اللحظة بقوله: «هنا، التقت الفكرتان معًا، لماذا لا نستخدم الفحم لخلق مسار اقتصادي جديد في مجال تحلية المياه؟»

من هذا المنطلق، شرع فراتالوشي وفريقه البحثي في دراسة الاستعانة بكتل من مسحوق الفحم المضغوط (CCP)، وهي مادة ذات مسام متناهية الدقة تَنتُج عن تحويل مسحوق الفحم إلى كتل بفعل الضغط الشديد. ومرَّر الفريق أليافًا قطنية خلال هذه المادة لتيسير عملية مرور المياه داخل ثنايا الكتل الفحمية وتدفقها من خلالها.

ثم وضع الفريق كتلة من هذه المادة فوق إناء مملوء بالمياه المالحة لتُلامس الألياف القطنية الماء. وعند تعرّض مسحوق الفحم المضغوط للتسخين بفعل أشعة الشمس، بدأ الماء يتدفق عبر الجهاز ويتبخر من خلال سطحه الساخن. بعدها، جمع مُكثِّفٌ مُثبَّتٌ فوق الجهاز المياهَ النقية الناتجة. أما الملح الذي بقي عالقًا داخل كتلة مسحوق الفحم المضغوط فيمكن شطفه بواسطة مياه البحر.

تقول الدكتورة مارسيلا بونيفاتزي، التي أجرت أبحاث ما بعد الدكتوراه في مختبر فراتالوشي: «يتوافر مسحوق الفحم المضغوط في الطبيعة، وهو مادة منخفضة التكلفة فضلًا عن خفة وزنه وتنوعّ فوائده وقابلية التوسع الكبير في استخداماته التصنيعية. لقد نجح الجهاز في إنتاج المياه العذبة بتكلفة لا تزيد على ثلث تكلفة أحدث التقنيات الحالية في مجال تحلية المياه بالطاقة الشمسية».

الاستخدام التجاري

ومن جانبه يوضح الدكتور فاليريو ماتزوني، الذي شارك أيضًا في ابتكار الجهاز خلال عمله في إطار أبحاث ما بعد الدكتوراه، أن الجهاز قادر على توفير المياه العذبة لمن يواجهون نقصًا في المياه نتيجة عجز التدابير الاقتصادية، والذين يبلغ عددهم 1.6 مليار إنسان حول العالم. كذلك، يقول ماتزوني: «تؤكِّد التقارير الواردة من «منظمة الأمم المتحدة»، أن إتاحة المياه لأغراض الإنتاج الزراعي، حتى إذا كان ذلك لمجرّد الري التكميلي لحديقة خضراوات أو محاصيل مزروعة على نطاق صغير، يجعل من الزراعة وسيلة للبقاء على قيد الحياة، وليس مجرّد نشاط موثوق لكسب العيش». وتشير حسابات الفريق إلى أن «إقامة نظام لتحلية المياه باستخدام مسحوق الفحم المضغوط على مساحة تبلغ 16 مترًا مربعًا، ستوفّر ما يكفي من المياه لتلبية احتياجات الشرب والطهي وري الخضراوات لأسرة عادية مكونة من أربعة أفراد.

وفي الوقت الحاليّ، يتعاون الباحثون مع شريك تجاري، وهو شركة «بيرا» PERA التي يقع مقرها في هولندا، لإنتاج مثل هذا الجهاز وطرحه بالأسواق. تقول بونيفاتزي: «تسعى شركة «بيرا» إلى إقامة مشروع تجريبي لتحلية المياه منخفضة الملوحة في البرازيل، ليكون حلًا نهائيًا يضمن الوفاء ليس فقط باحتياجات مياه الشرب والطهي، ولكن كذلك بمتطلبات إنتاج الأغذية الأساسية، ما سيعود بالفائدة على ملايين البشر في منطقة شمال شرق البرازيل التي تتصف بالمناخ شبه الجاف».

وزير النفط لـ«الشرق»: العراق سيبلغ الاكتفاء الذاتي من الغاز في 2030

اقتصاد الشرق

سيصل العراق إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول عام 2030، «لا، بل سنتحوّل إلى مصدّر للفائض لدينا» من هذه السلعة، حسب نائب رئيس الوزراء وزير النفط العراقي حيان عبد الغني لـ«اقتصاد الشرق».

وأضاف في مقابلة أجراها الإعلامي محمد فتحي على هامش منتدى قطر الاقتصادي اليوم الثلاثاء في الدوحة، أن بلاده لديها خطة استثمارية للتحوّل إلى مصدّر للغاز، إذ تركز جولتا التراخيص الخامسة والسادسة المطروحتان حالياً، على مشاريع الغاز بهدف تلبية احتياجات البلاد منه لتوليد الطاقة الكهربائية وتقليل الكميات المستوردة لهذا الغرض.

ولفت إلى أن الجولة السادسة من تراخيص الاستثمار ستكون جاهزة خلال شهرين وتشمل حقولاً حدودية مع السعودية وسوريا وتتضمن الحقول النفطية والرقع الاستكشافية في المنطقة الغربية.

كما أكّد عبد الغني أن بلاده ملتزمةٌ حصتَها من الخفض الطوعي الذي أعلن عنه تحالف «أوبك+»، مفصحاً عن اتصال هاتفي أجراه قبل 3 أيام مع نائب رئيس الورزاء الروسي ألكسندر نوفاك، أكد خلاله الأخير التزام روسيا الكامل تنفيذَ الخفض الطوعي البالغ 500 ألف برميل يومياً.

كان وزير النفط العراقي قال خلال جلسة حوارية في «منتدى قطر الاقتصادي»، جمعته مع وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، ووزير الدولة لشؤون الطاقة في قطر سعد بن شريدة الكعبي، إن بغداد ملتزمة بالكامل قرارات تحالف «أوبك+» بما يخصّ خفض الإنتاج، رغم الظروف الاقتصادية التي تمرّ بها بلاده، منوّهاً بأن التخفيض الطوعي الأخير من معظم المنتجين الرئيسيين في منظمة أوبك، أدّى إلى استقرار سوق النفط، بلا نقص بإمدادات الخام. كذلك صرّح وزير النفط العراقي بأن مبلغ الـ1.5 مليار دولار الذي حكمت غرفة التجارة الدولية، ومقرها باريس، بأن تدفعه تركيا للعراق لسماح أنقرة لحكومة كردستان العراق بتصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي دون موافقة بغداد، «قابل للتفاوض».

وحـول إعـادة ضـخ النفـط العراقي عبر ميناء جيهان قال: «أبلغنا أنقرة باسـتعدادنا لبـدء تصدير النفط من ميناء جيهان، وأخبرونا باحتمال تَعرُّض خط الأنابيب لأضرار من الزلزال. ونحن ننتظر ردّاً نهائيّاً منهم، رأيـاً فنّياً بخصوص خط الأنابيب».

وزيـر الطاقة القطـري: طلب مرتفع على الغاز يؤهل لبيع إنتاج توسـعات حقل الشمال

اقتصاد الشرق

تقترب قطر من توقيع عقود طويلة الأجل لبيع إنتاج توسعات حقل الشمال من الغاز الطبيعي وذلك بحلول نهاية العام الجاري، بحسب ما قاله وزير الطاقة القطري سعد الكعبي.

أضـاف الكعبـي خلال منتـدى قطر الاقتصادي الذي تنظمه وكالة بلومبرغ فـي الدوحة أن الطلب على الغاز المسـال كبير جداً، مشـيراً إلى أن العقود المتوقع توقيعها قد تشـمل كافة الإنتاج.

أكد وزير الطاقة في رده على سؤال عن تأثير الطاقة المتجددة على الطلب على الوقود التقليدي، على أن مزيـج الطاقـة هـو الذي يجب أن نسـعى إليه وليـس تفضيل المتجددة على غيرها، موضحـاً أن التخلي عن الطاقة التقليدية غير واقعي على المدى القريب مستشهداً ببعض النماذج التي لا يمكن للطاقة المتجددة أن تعوضها.

حـذر الوزيـر مـن أزمـة جديدة فـي الطاقة - خاصـة الغاز الطبيعـي - خلال العـام المقبل مع توقعـات عودة الانتعـاش للاقتصـاد العالمـي وزيادة الاسـتهلاك فـي فصل الشـتاء بأوروبا.

زخم النمو

من المتوقع أن يعود اقتصاد قطر إلى زخم النمو على المدى المتوسط بعد زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال الناتجة من عمليات توسعة حقل الشمال الأكبر في العالم، وفق تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

قال الصندوق في بيان يوم الخميس الماضي عقب انتهاء زيارة بعثة الخبراء تمهيداً لإجراء مشاورات المادة الرابعة، إن «اقتصاد قطر حقق نمواً قوياً في 2022، مدعوماً بكأس العالم».

لكنه أشار إلى أن نمو الاقتصاد سيعود إلى طبيعته على المدى القريب، إذ يتوقع ارتفاع الناتج المحلي بما يتراوح بين ٪2 و٪2.5 خلال العامين الجاري والمقبل بسبب الطلب المحلي القوي والتوسع المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

ورجح خبراء الصندوق أن يرتفع معدل النمو على المدى المتوسط بين ٪4 و٪4.5 بعد أن يبدأ التوسع في حقل الشمال في تعزيز إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

تعتزم قطر زيادة سعتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال بما يفوق ٪60 لتبلغ 126 مليون طن سنوياً مع حلول نهاية العقد الحالي، وستحقق ذلك عن طريق تطوير شرق حقل الشمال، المقرر أن يبدأ في 2026، وجنوب حقل الشمال الذي سيكون جاهزاً لأعمال التصدير في 2027.

وضع سوق النفط وموقف «أوبك» من منظور المحللين

اقتصاد الشرق

يرى بنك «غولدمان ساكس» أسواق النفط «مغالية في التشاؤم»، متوقعاً «نقصاً مستمراً في المعروض بداية من شهر يونيو عندما يتحقق تخفيض «أوبك+» للإنتاج بصورة كاملة، واستمرار ارتفاع الطلب.

ويقول بنك «ستاندرد تشارترد»: «إن المراكز الاستثمارية الحالية التي تقوم على المضاربة بلغت في تَطرُّفها حدّاً يرجح ردّاً من الدول الأعضاء الرئيسية في منظمة (أوبك)».

تقرير «غولدمان ساكس»:

يبدو أن عمليات السحب من المخزون بدأت كما يظهر من أرقام المخزون العالمي، بما يشير إلى نقطة تحول في الأسواق.

تراجعت أسعار النفط مدفوعة بزيادة عرض النفط الروسي بمعدل أعلى من المتوقع وسحب قياسي من الاحتياطي الاستراتيجي للبترول في الولايات المتحدة.

بدأ إنتاج «أوبك+» الانخفاض وسط «بعض الدلائل على تخفيض روسيا إنتاجها» وهبوط كبير في صادرات «أوبك».

محللا «ستاندرد تشارترد» بول هورسنل وإيميلي أشفورد:

الزيادة الكبيرة في الاستثمارات التي تضارب على البيع تعني أن المراكز الاستثمارية حالياً هبوطية كما كانت في بداية الجائحة.

المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص أعربت عن إصرارها على أن لا تترك الحبل على الغارب للمضاربين حتى يدفعوا الأسعار إلى الهبوط بأقصى ما يستطيعون.

بينما تشير تحركات المضاربين إلى أنهم أكثر تشاؤماً من المؤسسات الكبرى التي تتوقع الأسعار، قد تتدخل الدول الأعضاء في «أوبك» بهدف «وقف تدفق الأموال مؤخراً في اتجاه الرهان على البيع».

تقرير «إنرجي أسبكتس» (Energy Aspects):

نقص السولار في بورصة «إنتركونتينتال» يشير إلى مخاطر ارتفاع الأسعار بسبب ما تعانيه أوروبا في محاولة جذب كمية كبيرة بهدف تجديد المخزون قُبيل فصل الخريف. أسواق السولار في أوروبا محاصرة بين شروط ضعف الطلب من ناحية ونقص المعروض من الناحية الأخرى.

ضعف هوامش التصدير الصينية سوف يحدّ من أي زيادة في صادرات البلاد من الديزل.

مايك مولر رئيس التداول في آسيا في مجموعة «فيتول»: سيحتاج العالم إلى نحو مليونَي برميل إضافية يومياً في النصف الثاني من عام 2023 مقارنة بالكمية التي يستهلكها اليوم بسبب نموّ الطلب في آسيا.

السوق أضعف من توقعات كثير من المحللين بسبب القضاء على مخاطر ارتفاع الأسعار مع استمرار تدفق النفط الروسي. المشاعر السلبية ومخاوف الركود تدفع الأسعار أيضاً نحو الهبوط إلى أدنى مما قد ينتج عن توازن العرض مع الطلب.

محللو بنك «سيتي» ومنهم سكوت غروبر:

تتوقع الشركات العاملة في إنتاج النفط من حوض «برميان» انخفاضاً بنسبة 10٪ في تكلفة الاستخراج في السنة القادمة، بسبب أن تباطؤ البحث عن الغاز الطبيعي يوفر عدداً من منصات وأطقم استخراجه لصالح النفط. هذا الانخفاض يتناقض تناقضاً صارخاً مع ارتفاع الأسعار بنسبة 50٪ في أشياء كثيرة مثل المضخات المتخصصة وأنابيب الصلب وحتى رمال التكسير منذ عام 2021.

خافيير بلاس كاتب الرأي في «بلومبرغ»:

في السباق العالمي ضد التضخم، يخسر تكتل «أوبك+».

الأمر لا يتعلق فقط بانخفاض أسعار النفط بنسبة 25٪ منذ أواخر العام الماضي إلى 75 دولاراً للبرميل، بل بانخفاض أسعار النفط بكثير أيضاً مقارنة مع أسعار السلع المصنعة. بالنسبة إلى الدول الأعضاء في تحالف «أوبك+»، التي تستورد معظم بضائعها الصناعية، أصبح التضخم مشكلة كبيرة.

عند حساب تأثير التضخم، يصبح سعر النفط عند 75 دولاراً للبرميل في 2023 مساوياً في قوته الشرائية لسعر 55 دولاراً للبرميل منذ 10 سنوات. في ذلك الوقت كانت الأسعار الاسمية للنفط فوق مستوى 100 دولار للبرميل.

تقرير مؤسسة «فوتيكسا» (Votexa) عن المخزون:

ارتفعت كمية النفط الخام المحتفظ بها على الناقلات التي ظلت ثابتة لمدة 7 أيام على الأقل إلى 91.15 مليون برميل اعتباراً من 19 مايو، بزيادة 1.3٪ من 89.96 مليون برميل في 12 مايو.

أرقام عن صادرات النفط لـ5 دول عربية أوائل 2023.. زيادة في السعودية والجزائر

الطاقة

شهدت صادرات النفط في عدة دول عربية تباينًا ملحوظًا خلال الربع الأول من العام الجاري (2023)، إذ ارتفعت في السعودية والجزائر على أساس سنوي، مع تزايد الطلب العالمي على الخام، خاصة من الصين جراء تعافي اقتصادها من تداعيات وباء كورونا.

بينما تراجعت صادرات البحرين من النفط الخام خلال أول 3 أشهر من العام، مقارنة بالمدّة نفسها من 2022، كما هبطت صادرات الخام في الكويت، واستقرت بالعراق خلال أول شهرين من 2023.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة -اعتمادًا على إحصائيات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)- صادرات النفط لـ5 دول عربية خلال الربع الأول من 2023، مع توضيح أن أرقام كل من الكويت والعراق اقتصرت على أول شهرين فقط، إذ لم تذكر الإحصائية بيانات شهر مارس/آذار.

السعودية

تظهر بيانات جودي، أن متوسط إمدادات السعودية من النفط التي استقبلتها الأسواق العالمية ارتفعت خلال الربع الأول من 2023 إلى 7.54 مليون برميل يوميًا، مقابل 7.17 مليون برميل يوميًا خلال المدّة المقابلة من العام الماضي (2022).

وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفعت صادرات السعودية من النفط خلال يناير/كانون الثاني إلى 7.65 مليون برميل يوميًا، مقابل 7.43 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول السابق له 2022.

وفي فبراير/شباط 2023، تراجعت صادرات النفط السعودي، على أساس شهري، لتسجل 7.45 مليون برميل يوميًا، ثم عادت للارتفاع في مارس/آذار إلى 7.52 مليون برميل يوميًا، ولكنها أقل من الكمية المُصدرة في أول شهر من العام.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- صادرات السعودية من النفط الخام شهريًا منذ بداية 2021 حتى مارس/آذار 2023

العراق

استقر متوسط إمدادات النفط العراقي، التي استقبلتها الأسواق العالمية خلال أول شهرين من العام الجاري، عند 3.6 مليون برميل يوميًا، وهو الرقم نفسه تقريبًا المسجّل في المدّة المقارنة من 2022.

وتراجعت صادرات العراق على أساس شهري، خلال يناير/كانون الثاني الماضي، إلى 3.64 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.74 مليون برميل يوميًا في شهر ديسمبر/كانون الأول السابق له.

وفي شهر فبراير/شباط الماضي، ارتفعت صادرات النفط العراقي على أساس شهري إلى 3.73 مليون برميل يوميًا.

وتشير البيانات الرسمية لوزارة النفط العراقية إلى أن صادرات البلاد من النفط خلال مارس/آذار الماضي -التي لم تجمعها بيانات جودي- قد بلغت 3.255 مليون برميل يوميًا.

ويُشار إلى توقف تصدير 450 ألف برميل يوميًا -تقريبًا- من النفط العراقي بدايةً من أواخر مارس/آذار، بعد قرار محكمة بضرورة دفع تركيا نحو 1.5 مليار دولار تعويضات للعراق، عن تسهيل مبيعات صادرات نفط إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي، قبل استئناف التصدير مجددًا في 13 مايو/أيّار الجاري.

ويستعرض الرسم الآتي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- صادرات النفط العراقي شهريًا، اعتمادًا على أرقام «جودي» حتى فبراير/شباط 2023

الكويت

تراجع متوسط صادرات النفط الكويتي خلال أول شهرين من العام الجاري إلى 1.68 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.9 مليون برميل يوميًا في المدّة المقارنة من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، فقد ارتفعت صادرات الكويت من النفط خلال يناير/كانون الثاني إلى 1.7 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.67 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول 2022.

وفـي فبراير/شـباط الماضـي، تراجعت صـادرات الكويت من النفط إلى 1.67 مليـون برميل يوميًا، مقارنة بالشهر السابق له.

ويُظهر الرسـم أدناه -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- صادرات الكويت من النفط شـهريًا، اعتمادًا على آخر أرقام «جودي»

الجزائر

ارتفع متوسط صادرات النفط الجزائري خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 0.413 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.390 مليون برميل يوميًا في المدّة المقارنة من 2022. وعلى أسـاس شـهري، اسـتقرت صادرات الجزائـر مـن النفـط خـلال شـهر ينايـر/كانـون الثاني عنـد 0.485 مليـون برميـل يوميًا، وهو الرقم نفسـه المسـجل في ديسـمبر/كانون الأول. وتراجعت صادرات النفط الجزائري، على أسـاس شـهري، في فبراير/شـباط الماضـي إلـى 0.366 مليـون برميل يوميًـا، ثم عادت للارتفاع فـي مارس/آذار الماضـي إلى 0.398 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسـم الآتي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- صادرات الجزائر من النفط، على أسـاس شـهري حتى مـارس/آذار 2023

البحرين

تراجع متوسط صادرات النفط البحريني خلال الربع الأول من 2023 إلى 0.131 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.144 مليون برميل يوميًا خلال المدة المقابلة من 2022.

وعلى أساس شهري، انخفضت صادرات النفط البحريني خلال يناير/كانون الثاني إلى 0.099 مليون برميل يوميًا، مقابل 0.163 مليون برميل يوميًا في ديسمبر/كانون الأول من 2022.

وفي فبراير/شباط 2023، عادت صادرات البحرين من النفط إلى الارتفاع على أساس شهري لتحقق 0.13 مليون برميل يوميًا، ومن ثم واصلت الصعود إلى 0.164 مليون برميل يوميًا في شهر مارس/آذار الماضي.

ويستعرض الرسم البياني التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- صادرات النفط البحريني

شكراً